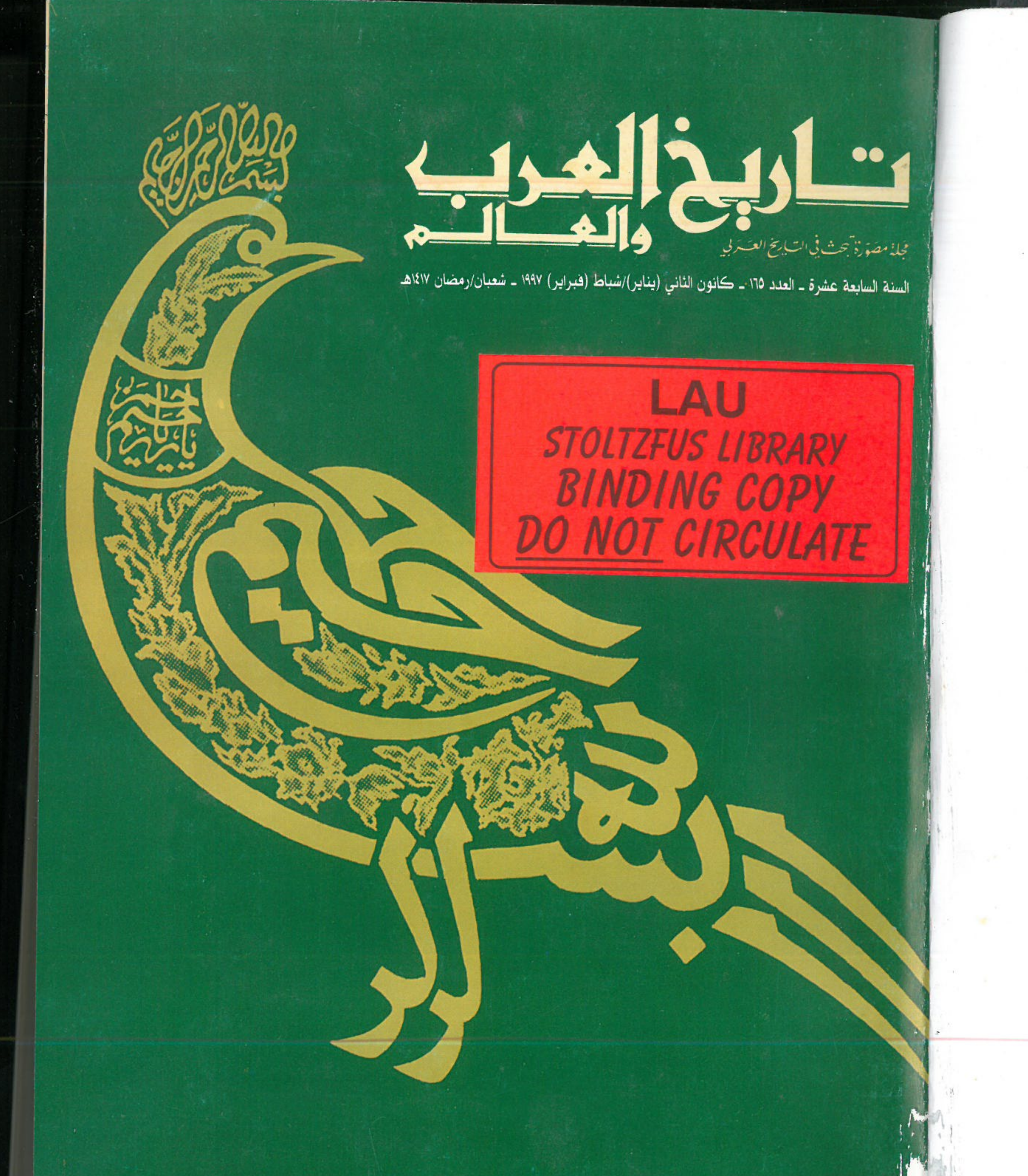
تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة السابعة عشرة ـ العدد ١٦٥ ـ كانون الثاني (يناير)/شباط (فبراير) ١٩٩٧ ـ شعبان/رمضان ١٤١٧هـ



الصحافة السياسية في بيروت بين المعارضة والموالاة لنفوذ قناصل الدول الكبرى والحكام

د. حسن زعرور

هل يمكن أن تكون المعارك التي خاضتها الصحافة في الماضي هي نفسها التي تخوضها اليوم؟ وهل كان للصحافة طريقتها وأسلوبها في مواجهة أعدائها كما هي اليوم، وإن اختلف الزمن، وتباينت المخططات والدراسات، وتبدل الأعداء، حيث دخلت الصحافة الثورة التكنولوجية ومعها وسائل الاتصال والمواصلات، فقصرت المسافات بين الدول والشعوب، وتحوّل العالم إلى قرية صغيرة يحاول فيها اقتصاد السوق توحيد العقول والثقافة والاقتصاد والسياسة.

في هذا السياق، ربما يعترض البعض على هذه الأسئلة، بقوله: إنه لا يصح منهجياً إسقاط مفاهيم ومصطلحات عصور مضت على ما يجري اليوم على أرض الواقع. فجوابنا على ذلك، أننا لا ندّعي تقديم أجوبة جاهزة للأسئلة التي طرحت، بقدر ما كان الهدف منا، الرجوع إلى بعض المصادر الأساسية ووضع الإصبع على مكمن الداء، لتكون هذه المرحلة درساً لأجيالنا تستفيد من أخطائها لتبني وطناً سعيداً لجميع أبنائه.

الإطار العام الذي يدور البحث حوله، هو فترة مهمة من تاريخ لبنان السياسي، حيث تضامنت إزاءها مصالح الدول الكبرى ووضعت له حدوداً مصطنعة؛ فقسّم منذ منتصف القرن الماضي بين متصرفية الجبل التي عزلت قسراً عن مدينة بيروت بنظام خاص. وكانت بيروت تشكّل لواء تابعاً لولاية سورية ثم ولاية مستقلة عام ١٨٨٨.

في هذه المرحلة، شهدت المدينة إرهاصات نمو الوعي السياسي وبعد تطور اقتصادي واجتماعي، واهتمام الدوائر الغربية بها، نودي بجعل بيروت مركزاً تجارياً من الدرجة الأولى عبر توسيع مرفئها، ونقل مركز الولاية إليها، وأحياناً أخرى بضمها إلى متصرفية الجبل

التي تعترف بنظامها الدول الخمس الكبرى آنذاك.

في هذه الأجواء، كانت الصحافة انعكاساً حقيقياً لهذا الانقسام السياسي، كما كانت منبراً تعبّر هذه الحركات المطلبية من خلالها عن مواقفها إزاء نزاع والي بيروت مع بعض سكان متصرفية جبل لبنان القاطنين في المدينة وذلك أثناء خرق القوات العثمانية حدود متصرفية الجبل. والبعض الآخر المؤيد للعثمانيين في هذا الموضوع. كما شهدت الساحة البيروتية جدالاً حاداً بين الصحف المؤيدة والمعارضة لموضوع تمثيل بعض اللبنانيين في الجبل في «مجلس المبعوثان». هذا التباين، في مواقف الصحف بالنسبة للأحداث الجارية، كان يقابله أحياناً تضامناً بين الطوائف المسيحية والإسلامية ضد الأخطار الخارجية وذلك بوقوف هذه الطوائف ضد العدوان الإيطالي على مدينة بيروت عام ١٩١١، على أثر إعلان ضم ولايتي «البوسنة» و«الهرسك» التابعتين للدولة العثمانية من قبل إيطاليا، والخلاف العثماني - الإيطالي في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا). كما شهدت المدينة، انخفاضاً في وتيرة الدعم من قبل الصحف، للوالي في المدينة وذلك عند مطالبة أهالي المدينة بحقوق العرب في الولايات العثمانية، وعدم الإذعان إلى مطالب هؤلاء.

كما ستشهد المدينة تزايد نفوذ قناصل الدول الكبرى وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للطوائف داخل ولاية بيروت. وأخيراً، ونظراً إلى طبيعة وأهمية البحث الذي يتطلب منا جهوداً أكبر، ارتأينا تقسيمه إلى عدة أجزاء سنعالجها في فترات لاحقة.

قوانين جائرة وصحافة المعارضة

معروف أن الصحافة، في هذا الوقت، لم تكن منظّمة بقانون واضح وصريح يعطي الصحافة



حريتها في التعبير، ويضع لها حدوداً، بل كان الأمر يتعلق بمزاج الحاكم، ومرتبطة بشؤون «النظارة»، أي بوزارة المعارف ونظارة الداخلية في اسطنبول، وكانت الرقابة المسبقة تفرض دائماً لا سيما في أوقات الحروب؛ فيقوم بتطبيقها كاتب الولاية (المكتبجي) وهو مراقب المطبوعات. وفي هذه الأثناء، اشتدت الرقابة على الصحف الصادرة في المدينة، بعد أن اغتاظت الحكومة من نجيب البستاني لنشره ترجمة مدحت باشا زعيم الأحرار العثماني في جريدة «الجنّة». فأصدرت الأوامر بتعطيل الجريدة، مما ألحق بصاحبها خسارة كبيرة.

ولما كانت الصحيفة المذكورة قد عرفت بالدفاع عن حقوق المواطنين العثمانيين في الولايات العربية، أبى صاحبها أن يجعلها أداة في أيدي مأموري المطبوعات، أو هدفاً للأهواء، فتوقف عن إصدارها[1]، على الرغم من صدور فرمان السلطنة بالعفو عنه بمساعي ناظر الخارجية. كما طالت يد الرقيب على المطبوعات جريدة الفوائد، أصدرها خليل البدوي عام ١٨٨٨، حيث نشرت مقالاً افتتاحياً في نطاق نشرها سلسلة مقالات عن تاريخ الدول الكبرى، ورد فيه اسم روما عاصمة إيطاليا، فاختلق أعداء الجريدة التأويلات وأوهموا السلطات أنها ترمي إلى نقل الخلافة الإسلامية من القسطنطينية إلى روما مقر البابوات؛ فأصدر السلطان إرادة سنية بتعطيل الفوائد وملاحقة صاحبها، كذلك تعرضت جريدة البشير (أسست عام ١٨٧٠) أثناء نشوب الحرب في طرابلس الغرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا عام ١٩١٢، للإقفال، عندما أصدر ناظر الحربية العثمانية أمراً يمنع فيه الصحف من نشر المعلومات المتعلقة بالدفاع المدني.

هذا، وعلى أثر فشل السلطنة العثمانية بإدخال الإصلاحات إلى مراكز الولايات التابعة لها، وبعد سيادة الفوضى والرشاوي بين الموظفين، ازدادت وتيرة المعارضة، وكانت للجمعيات السرية والصحافة البيروتية دورها الفعال في خوض الصراع. لكن وعلى الرغم من سلسلة الإخفاقات التي واجهت هذه القوى في بعض الأحيان، نظراً لتباين وجهات النظر في ما بينها من جهة، وإرهاب الولاة وقمع توجهات هذه الأصوات من التعبير عن مواقفها من جهة ثانية.

إزاء هذا الواقع، استطاعت فئة من المتنورين في وقت كانت العداوات الطائفية سائدة في البلاد، تأسيس العديد من الجمعيات والصحف المناوئة للحكام، فظهرت في بيروت بين أعوام ١٨٥٠ ـ ١٨٦٨ ـ ١٨٧٥، جمعيات سرية كان أكثر أعضائها يعملون كمحررين في الصحف نذكر منهم: سليم البستاني، والمعلم بطرس البستاني، صاحب جريدة نفير سوريا التي أسست عام ١٨٦٠، ويوسف الشلفون، صاحب جريدة التقدم أسست عام ١٨٧٤؛ وكارنيليوس فانديك صاحب «النشرة الأسبوعية» التي كانت تصدر عن الكلية الإنجيلية (الجامعة الأميركية)، ويعقوب صروف وفارس نمر، وفي ما بعد عبد القادر قباني صاحب جريدة «ثمرات الفنون»، وعبد الغني العريسي صاحب جريدة المفيد، وهي صحيفة يومية أسست في بيروت في ٩ شباط عام ١٩٠٩[2].

وعلى أثر اشتداد حركة المعارضة في بيروت، وبتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٨٨٠، بعث القنصل الفرنسي رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية بشأن المنشورات السرية التي كان يوزعها بعض الشبان في المدينة يقول فيها:

«... نشرت إحدى الصحف الأجنبية في بيروت «Le Journal des debats» ترجمة للمنشورات التي وزّعت أخيراً، وأُلصقت على جدران أحد الشوارع في المدينة. ونحن نعتقد أن هذه المناشير صدرت عن مجموعة من الشبان تأثر أكثرهم بأفكار «روسو»، والموسوعيين». ركّزت هذه المنشورات على المطالب التالية:

١ ـ منح الاستقلال للولايات العربية.

٢ ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد مع صيانة حرية الصحافة والفكر والعمل.

٣ ـ استخدام أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية.

هذا، وقد ظهرت وجهات نظر متباينة في هذه الفترة من قبل بعض العائلات الإسلامية في بيروت، بصدد ما جاء في مضمون المنشورات الموجهة ضد السياسة التركية في البلاد مستنكرة ما جاء فيها. يقول القنصل



□ جريدة ثمرات الفنون لصاحبها عبد القادر القباني تاسست عام ١٨٧٥.

الفرنسي في هذا الصدد في ٢ كانون الثاني من عام ١٨٨١:

«... إن هذه المنشورات أثارت احتجاج بعض العائلات الإسلامية في بيروت، إن عائلة بيهم، أرسلت إلى الوالي رسالة موقّعة من وجهائها أدانت فيها ما جاء في المنشورات من أفكار هدّامة داعية لملاحقة قاسية لموزعيها»[3].

تياران في الصحافة المحلية: طوائف وفساد الإدارة

إن نظرة متأنية لمواقف الصحافة المحلية من النزاعات القائمة بين الأطراف تبيّن بجلاء مدى تصارع التيارات الفكرية والسياسية. فالبعض منها أسهم بنقل الواقع، وحاول التخفيف من حدة الصراعات القائمة، داعياً إلى عدم الاقتتال بين إخوة الصف الواحد، والبعض الآخر، خاض جدالاً عنيفاً للدفاع عن وجهة نظر هذا الفريق ضد الطرف الآخر. هذا ويقدم لنا كتاب «تاريخ الصحافة العربية» مثالاً على مواقف بعض الصحف التي كانت تصدر في بيروت في تلك الفترة، منها من جاهر في موقفه داعياً إلى وحدة عثمانية تتآلف فيها جميع عناصر الوطن، والبعض الآخر طالب بالإسراع في عملية الإصلاح، منتقداً المؤسسات العاملة في ولاية بيروت وما اعتراها من خلل وفساد.

وبخصوص الصحف التي أفردت صفحاتها لمجادلات دينية ومناقشات علمية طويلة، كانت جريدة البشير الناطقة باسم الآباء اليسوعيين، والنشرة الأسبوعية التابعة للمرسلين الأميركان فيما يتعلق ببعض القضايا اللاهوتية المختلف عليها بين الكاثوليك والبروتستانت، من جهة، وبين صحيفة «ثمرات الفنون» التي كانت تعبّر عن الرأي العام المسلم في بيروت، حيث دعا مؤسسها عبد القادر قباني للمحافظة على وحدة الجامعة العثمانية، ودعوة جميع الطوائف إلى التفاهم والمحبة ونبذ كل ما يدعو إلى سوء التفاهم والدعوة إلى طاعة السلطان

والوالي. غير أن قانون مراقبة المطبوعات كان بالمرصاد للصحف التي كانت تنتقد بعض المؤسسات الرسمية، وتنشر أخباراً لا توافق سياسة السلطات المحلية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، صحيفة التقدم، التي عطلت عام ١٨٨٨، بأمر من والي بيروت نصوح باشا، وذلك لنشرها عبارات تحرّض الرأي العام. كذلك صحيفة المصباح التي أسسها نقولا النقاش، وكانت لسان حال الطائفة المارونية، وأشرف عليها المطران يوسف الدبس رئيس أساقفة بيروت آنذاك. فقد أمرت الحكومة بتعطيل هذه الصحيفة مرتان الأولى عام ١٨٨٩، إثر وفاة يوسف كرم في منفاه بمدينة نابولي، حيث رثته الجريدة بمقالة لم ترق في عيون أرباب السلطة، والثانية عام ١٨٩٩، عقب مقالة إصلاحية انتقد فيها محررها إبراهيم سليم النجار أعمال بلدية بيروت وما فيها من خلل(٤).

وعن قمع السلطات المحلية حرية التعبير عن آرائها كتبت مجلة المقتطف* مقالاً عام ١٩٠٣ تحت عنوان بيروت وحوادثها، هاجمت فيه استبداد السلطة والسياسة التي فرّقت بين أهالي المدينة، بعد أن ساد الوئام بينهم لفترة طويلة، وبعد أن عاث الفساد وانتشار الرشاوى بين الموظفين:

«... ألجم الاستبداد ألسنة جرائدها وضيقت المراقبة حلقات مطابعها، وميّزت السياسة بين سكانها لتفريق كلمتهم، وجاء فقراء المأمورين وقد ابتاعوا مناصبهم ابتياعاً بالرشاوى... فناوش السكان بعضهم بعضاً يقسمهم الدين ولا يزعهم وازع، وأخطرت الفئة الكبرى منهم أن تخرج من المدينة وتلجأ إلى الجبال لأنها غير مسلحة، وتم غرض محبي التفريق وزارعي الشقاق...».

وفي مكان آخر، تضيف المجلة بعد أن تنقل مواقف الأطراف والتيارات السياسية المتصارعة:

«... ينتقلون إلى الإشارة بالعلاج الذي يعالج هذا الداء، فمنهم من يشير بضم ولاية بيروت إلى جبل لبنان وإشراكها في امتيازاته، ومنهم من يتوسع ويطلب أن تجعل ولاية سوريا ولاية واحدة مع جبل لبنان، بعد أن تعطى نوعاً من الاستقلال الإداري تحت سيادة الدولة العلية...»(٥).

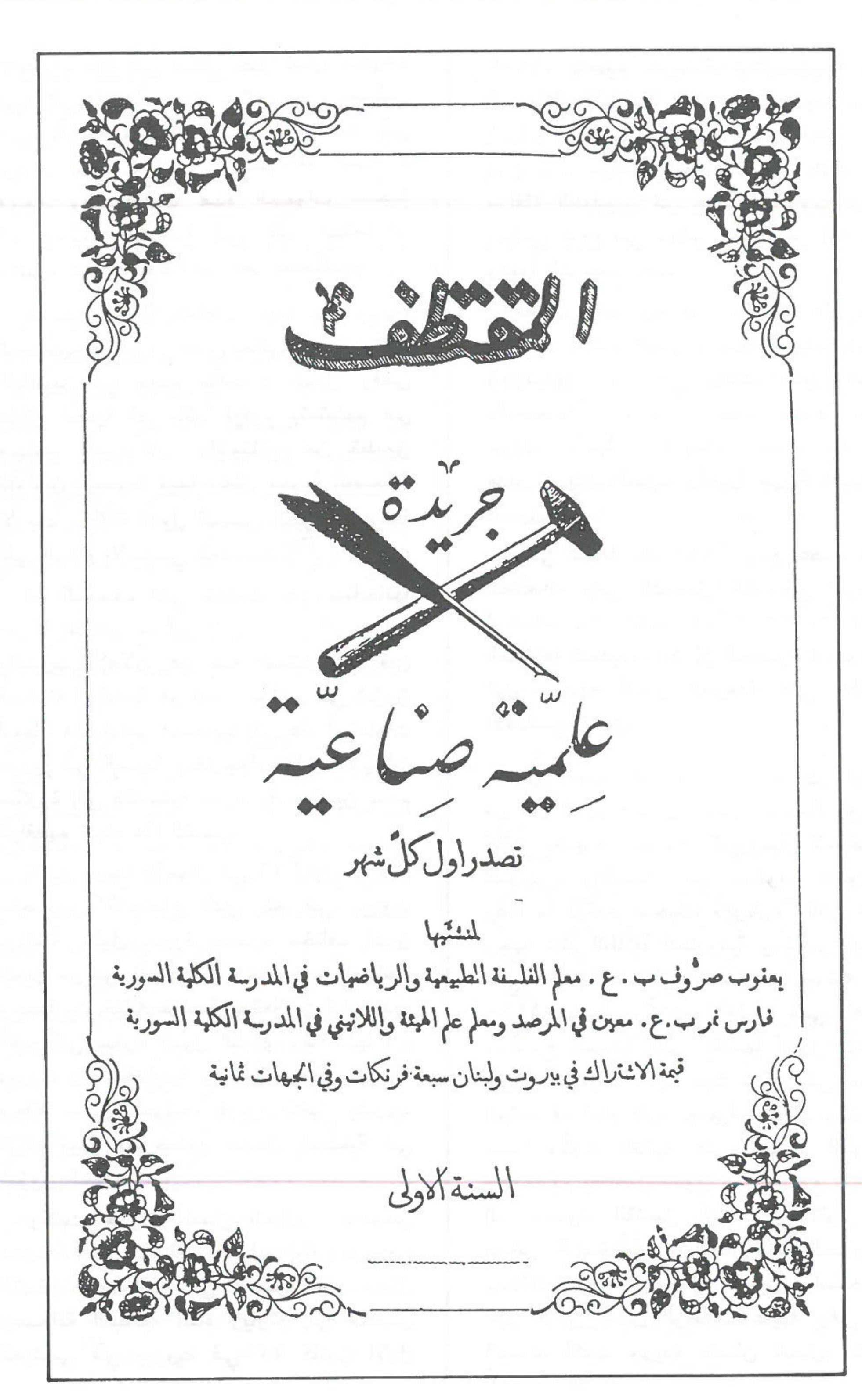
وتورد المجلة أبياتاً من الشعر للشاعر نقولا رزق الله (١٨٦٩ ـ ١٩١٥) جاءت معبّرة عن الواقع الذي عاشته مدينة بيروت في تلك الفترة:

سلام على بيروت لولا التحزب
وحكام سوء أفسدوها وخرّبوا
يقاتل فيها البعض بعضاً كأنه
عدو عليه قتله الدين يوجب
أيرضى بهذا دين عيسى وأحمد
وفي كل دين زاجر ومؤنب

صحافة المعارضة وبداية معركة الحريات في ظل نفوذ الدول الكبرى

تسارعت جملة من الأحداث خلال هذه الفترة، شكّلت نقطة تحول رئيسية لما كان لها من انعكاسات سلبية على مجمل التوجهات السياسية لبعض الطوائف في بيروت.

كان هذا، بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي واستلامها الحكم من السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨. إزاء هذا الحدث عادت مسالة اشتراك جبل لبنان في البرلمان العثماني لتطرح من جديد. وشهدت بيروت صراعاً سياسياً خاضت غماره الصحافة الصادرة في المدينة وأطرافها التابعة لمتصرفية الجبل، والتي دعت إلى اجتماعات، كانت بيروت مسرحاً لها. أما بصدد انتخاب نائب عن متصرفية الجبل، فقد وجّه الصدر


المقتطف

جريدة

علمية صناعية

تصدر اول كل شهر

لمنشئيها

يعقوب صرّوف ب. ع. معلم الفلسفة الطبيعية والرياضيات في المدرسة الكلية السورية

فارس نمر ب. ع. معين في المرصد ومعلم علم الهيئة واللاتيني في المدرسة الكلية السورية

قيمة الاشتراك في بيروت ولبنان سبعة فرنكات وفي الجهات ثمانية

السنة الاولى

الأعظم رسالة إلى سكان جبل لبنان يدعوهم فيها إلى انتخاب من يمثلهم في «مجلس المبعوثان» ومركزه اسطنبول. إضافة إلى قرارات تحد من حرية الصحافة الصادرة فيها. وقد أثارت هذه الدعوات سخط المسيحيين فتداعوا إلى عقد اجتماعات وتقديم شكاوى وعرائض عبر صحافتهم.

ضمّت هذه الاجتماعات عدداً من وجهاء المسيحيين والدروز الذين يمثلون وجهات نظر اللبنانيين في جميع مقاطعات الجبل. رفض هؤلاء تسمية أي نائب ليقوم بتمثيلهم في مجلس المبعوثان، والامتناع عن تطبيق القوانين الجديدة فيما يتعلق بحرية الصحافة إلا بعد موافقة الدول الخمس الكبرى الموقّعة على النظام الأساسي للمتصرفية[6].

أما الصحف التي خاضت على صفحاتها معركة انتخاب ممثلين إلى مجلس المبعوثان، واعتبرت الإعلان عن هذا التمثيل من قبل السلطنة العثمانية هو تدخل مباشر في شؤون الجبل؛ فقد تداعى أصحابها إلى عقد اجتماعات دورية في المدينة وخارجها، وقاموا بزيارات متكررة إلى القنصلية الفرنسية مطالبين بدعم مواقفهم تجاه هذا التدخل.

كتبت جريدة الأحوال في ٢٦ أيلول ١٩٠٨، بخصوص الاجتماع الذي تم في بيروت برئاسة خليل بدورة حضره مختلف أعيان الجبل من موارنة ودروز، وغيرهم من الطوائف وجهوا من خلاله عريضة موقعة من أهالي دير القمر إلى سفراء الدول الكبرى وقناصلها في بيروت والقسطنطينية ونسخاً عنها إلى بلديات زحلة، جزين، جونيه، غزير، بكفيا، بشري.. تؤكد فيها معارضتهم لتدخل السلطنة في شؤون الجبل.

وكتبت جريدة «لسان الحال» بخصوص معركة الحريات في الجبل: إزاء موضوع التدخل العثماني في الجبل، قام ممثل الصحافة اللبنانية أثناء زيارته إلى القنصل الفرنسي في بيروت في ٢٣ كانون الأول ١٩٠٩، بتقديم عريضة تمثّل وجهة نظر الصحافة اللبنانية تؤكد معارضتهم تطبيق القوانين العثمانية على أرض المتصرفية، دون أخذ موافقة الدول الكبرى، كذلك عدم موافقة اللبنانيين في الجبل وبيروت إرسال ممثلين عنهم إلى مجلس المبعوثان. أما الذين وقّعوا العريضة فهم:

فيليب باخوس، مدير جريدة «الروضة» (بعبدا)؛ فيليب الخازن، مدير جريدة «الأرز» (جونيه)؛ عبود أبي راشد، مدير جريدة «النصير»[7] (الحدث)؛ عبود خوري، مدير جريدة «المهذب» (زحلة)؛ طوبى عطا الله، مدير جريدة «الحق»، وأخيراً جريدة «الحكمة» (جبيل).

وفي شباط عام ١٩١٠، رفع أعضاء نقابة الصحافة إلى القنصل الفرنسي عريضة احتجاج ضد تطبيق المادة ٣٥ من قانون الصحافة الجديد، رافضين الخضوع لنصوصها قبل موافقة الدول الموقعة على القانون الأساسي للجبل.

ومن الملفت للنظر، أن صراعاً على النفوذ من قبل الدول الكبرى إنكلترا، فرنسا، روسيا، كانت تشهده الساحة البيروتية لاستقطاب المؤيدين والأنصار في صفوف الطوائف. وهذا ما تؤكده صحيفتا «الوطن»* التي تمثّل وجهة نظر الطائفة المارونية و«صدى لبنان» التي أسسها سجعان سعادة في جونيه عام ١٩١٠، حيث ركّزت الأولى على أهمية موضوع الحماية التي تقدمها الدول الكبرى إلى متصرفية الجبل، حيث تؤكد على ضعف المتصرف أمام نفوذ جمعية الاتحاد والترقي. بينما ركّزت الثانية على انقسام الطوائف وعلاقاتهم بقناصل الدول الكبرى، مع الإشارة إلى محاولة القنصل الإنكليزي التقرب من بعض الشخصيات المارونية المعروفة بعلاقاتها الوطيدة مع الفرنسيين، واستحالتها عبر عرض بعض الوظائف عليها. وفي هذا الصدد، أكدت جريدة «لسان الحال» تدخل

القنصل الإنكليزي في شؤون اللبنانيين عبر علاقته الوطيدة بمتصرف الجبل[8].

ونظراً للاهتمام الخاص الذي كانت توليه القنصلية الفرنسية لافتتاحيات الصحف المؤيدة والمعارضة لوجهة النظر الفرنسية، فقد درجت القنصلية وباستمرار على إرسال نسخ من هذه الصحف عبر التقارير التي كان يوجهها القنصل إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس. وفي تقريره الخاص المؤرخ في أول نيسان (١٩١١) كانت الرسالة المفتوحة التي قدمتها جريدتا «اليقظة» ـ وهي جريدة كان يصدرها باللغة الفرنسية في بيروت اسكندر خوري المدعوم من القنصلية الفرنسية، عام ١٩٠٩ ـ وجريدة «الثبات» ـ التي أصدرها اسكندر خوري أيضاً في بيروت عام ١٩٠٨ ـ إلى قناصل الدول الكبرى في بيروت تطلبان فيها مساعدة أهالي الجبل، ووضع حد للفوضى السائدة فيه، والتي تنذر بكوارث كبيرة. والطلب أيضاً من الباب العالي المساعدة بالوسائل الممكنة للحد من موجة الهجرة إلى أميركا بسبب كثرة التعديات وأعمال العنف، وتوقف عجلة التجارة وإهمال الأراضي الزراعية، خاصة أن مواسم وتجارة الحرير في شمال البلاد قد شلت في السنة الماضية. والمعارك بين أهالي بشري وجيرانهم في إهدن وحصرون. وخلصت الرسالة إلى مهاجمة متصرف الجبل يوسف باشا، لأنه يهمل مصالح الناس في الجبل، ويعمل وينفذ مصالح السلطة المركزية في تركيا؛ وهذا بالطبع سيؤدي إلى ضياع استقلال الجبل في المستقبل القريب.

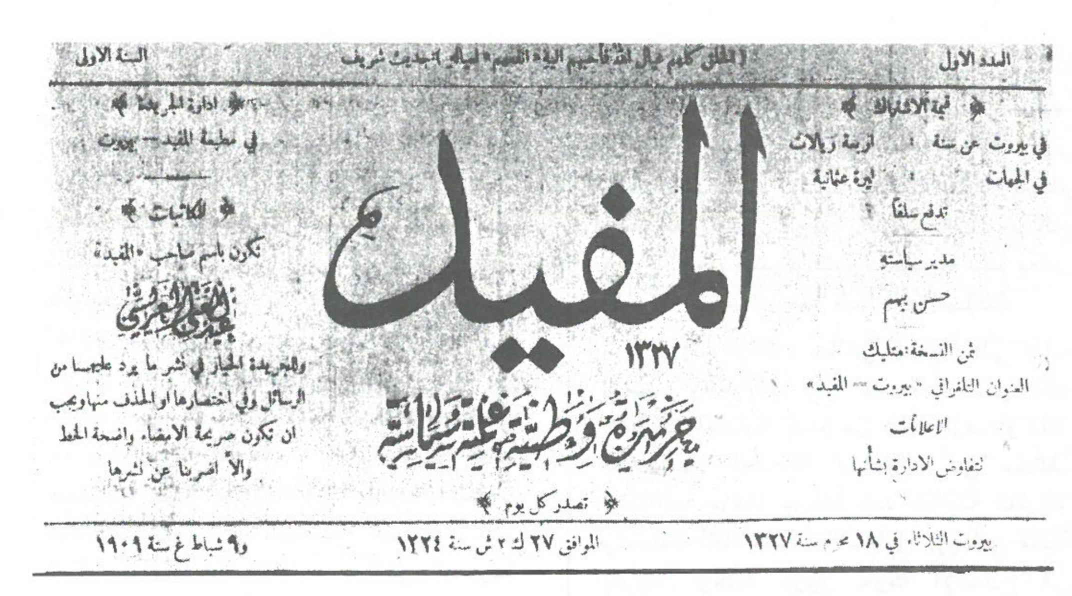
المعارضة والموالاة لنفوذ القناصل في صحافة بيروت والجبل

بعدما بيّنا سابقاً موقف السلطات الحاكمة في بيروت بسن قوانينها الجائرة ضد صحافة المعارضة التي وقفت ضد فساد الإدارة المتمثلة بطبقة الحكام والموظفين في الوقت الذي كانت مصالح ونفوذ الدول الكبرى تتحرك باتجاه دعم بعض الأطراف للوقوف ضد السلطات الحاكمة.

في هذا الإطار، سنلقي الضوء على بداية السجال والمواجهة بين الصحف المحلية ذات التيارات المتباينة بدعم من هذا الطرف أو ذاك، ثم نشهد للصحافة المذكورة في مختلف انتماءاتها موقفاً موحداً ضد سياسة التتريك، وتضامناً أثناء قصف الأسطول الإيطالي مدينة بيروت، وكذلك بروز حركة الإصلاح في المدينة التي وحّدت المسيحيين والمسلمين في وجه السلطات المحلية.

كذلك نرى بداية السجال في موضوع الانتخابات النيابية في مجلس المبعوثان في القسطنطينية.

في هذا الإطار، كانت بداية الصراع على صفحات الصحافة اللبنانية، حيث اتهمت الصحف الممثلة لوجهة النظر المسيحية في المدينة وهي جريدة «الثبات» و«الأحوال» و«الوطن» و«النصير» و«الأرز» و«اليقظة» بعلاقاتها مع القنصل الفرنسي والدعوة إلى الفوضى وزيادة التوتر والانقسام بين الطوائف. وتصدت الصحف المؤيدة لوجهة النظر الإسلامية مدافعة عن الوضع القائم في المدينة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر صحيفتا «المفيد»، وهي جريدة يومية أسسها عبد الغني العريسي في بيروت في ٩ شباط ١٩٠٩؛ و«الهامش»، وهي جريدة صدرت في بيروت عام ١٩١١ صاحباها حسن الناطور، وعلي لطفي. وكانت جمعية الاتحاد والترقي تحاول تهدئة الصراع القائم عبر صفحات هذه الجرائد تحت شعار أن الجميع هم عثمانيون. وقد تم اجتماع لممثلي الصحافة المحلية في مقر الجمعية المذكورة في بيروت[9]، وكانت



العدد الأول — السنة الأولى

قيمة الاشتراك
في بيروت عن سنة : اربعة ريالات
في الجهات : ليرة عثمانية
تدفع سلفاً
مدير سياسته
حسن بيهم
ثمن النسخة: متليك
العنوان التلغرافي «بيروت — المفيد»
الاعلانات
تفاوض الادارة بشأنها

المفيد

١٣٢٧

جريدة وطنية علمية سياسية

تصدر كل يوم

ادارة الجريدة
في مطبعة المفيد — بيروت

المكاتبات
تكون باسم صاحب «المفيد»
عبد الغني العريسي
والجريدة الخيار في نشر ما يرد عليها من الرسائل وفي اختصارها او الحذف منها ويجب ان تكون صريحة الامضاء واضحة الخط والا اضربنا عن نشرها

بيروت الثلاثاء في ١٨ محرم سنة ١٣٢٧ — الموافق ٢٧ ك ٢ ش سنة ١٣٢٤ — و٩ شباط غ سنة ١٩٠٩

□ العدد الأول لجريدة «المفيد» لصاحبها عبد الغني العريسي.

حصيلة الاجتماع إحالة السلطات المحلية بعض أصحاب الصحف للمثول أمام المحكمة بتهمة التحريض على الفوضى. كتبت صحيفة المفيد في هذا الموضوع تقول:

«... من الحكمة للبنان (يعني هنا الجبل) إذا رغب في التقدم أن يوجه وجهته للدولة العثمانية ويقطع كل أمل من الدول، وإلا ما دام هؤلاء اللبنانيين يتسارعون عند كل حادثة إلى القناصل، فإن الدولة تلغي امتيازاتهم بأسرع ما يمكن من الزمن... وخير لهم إن كانوا من العقلاء أن يبادروا بانتخاب نواب عنهم لدى الحكومة ...»[١٠].

وقد ردت صحيفة الأرز* على هذا الموقف بقولها: «لقد عنّفت جريدة المفيد ومزجت الوعيد بالتهديد للبنانيين المعارضين للانتخابات النيابية، فنحن نذكر هذه الصحيفة ومنذ زمن ليس ببعيد، على احتجاجهم ضد القرار الذي اتخذته الحكومة التركية بجعل اللغة الرسمية في الامبراطورية كافة، وكان مصيرها آنذاك تعطيل الجريدة»[١١].

في هذا الإطار، نرى جريدة «المفيد» تسير على نهج السياسة العثمانية، وتخوض معاركها السياسية مدافعة عن المصالح العليا للدولة العثمانية، وتتصدى للصحف التي كانت تسير في ركاب القناصل الفرنسيين وبتوجيه منهم، وتدخل في سجال عنيف مع صحيفة الثبات ذات الميول الفرنسية فتقول:

«... نحن ما زلنا نتجنب الخوض في نقاش وضيع على الرغم من رغبة «الثبات» في ذلك.. لا نحب أن نضيّع وقتنا ووقت قرائنا في مهاترات كهذه، وكما تعلم «الثبات» أن هدف صحيفتنا الأساسي هو أن تبقى دائماً مستعدة للدفاع عن المصالح العليا لبلدنا... وكما تعلم «الثبات» أن حكومتنا العلية مستعدة الآن، كما في السابق، قطع يد كل تدخل أجنبي.. وسنستمر في احتقار هذه الصحيفة ما دامت تصر من خلال مقالاتها على إيقاع الفتنة بين الطائفتين الإسلامية والمسيحية»[١٢].

وترد الثبات بمقالة عنوانها: «في السكوت جريمة» فتقول: «... إن ناشري مقال «المفيد» يثيرون السخرية وبحاجة إلى دروس في الأخلاق ويدل هذا المقال على انحطاط أفكار هؤلاء الصبيانية...» وينهي القنصل الفرنسي تقريره إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس بالقول:

«... يبدو لنا أن هذه الصحيفة، يعني بها «المفيد»، تثير مشاكل خطيرة وتزيد من حدة التعصب ضد الأجانب».

الجدير بالملاحظة هنا، الإشارة إلى موقف جريدة «المفيد» عام ١٩١٣، وهي الفترة التي حملت فيها لواء الإصلاح في مدينة بيروت في وجه السلطة المحلية، وكانت أثناء ذلك، في طليعة المدافعين عن حقوق ومطالب سكان الجبل القاطنين في المدينة، كما تعرضت مكاتب «المفيد» للإقفال وتشريد محرريها وفي طليعتهم مؤسسها عبد الغني العريسي الذي كان في عداد شهداء لبنان فيما بعد. تقول المفيد في هذا الصدد:

«... إن الوطنية والغيرة على البلاد تقضي على رجال الدولة العليّة أن يسرعوا بتطبيق الإصلاح العام في المملكة ليكون سداً لكل مطمع من الدول، فيسرنا أن نرى الباب العالي قد أجاب دعوة العثمانيين (سكان الجبل) فمنحهم سعة في صلاحياتهم الادارية...»[١٣].

الصحافة والنزاع على الحدود

إن الحدث البارز الذي أثار موجة من السخط والاستنكار لدى العديد من سكان الجبل القاطنين في بيروت هو زيارة بعض القوات التركية منطقة بعبدا التابعة لمتصرفية الجبل. والذي أدى بالتالي إلى حرب كلامية خاضتها الصحافة مؤيدة هذا الفريق ضد الآخر، والذي كان للموقف الفرنسي بشخص القنصل في بيروت الدور الفعال في دفع السجال إلى نهايته حينما اعتبر الزيارة مخالفة لنص النظام الأساسي للمتصرفية.

أما ردود الفعل في الصحف المحلية كما وردت في تقرير القنصل (M. Couget) بتاريخ ١٠ شباط ١٩١٢ فهي:

بناء على ما جاء في صحيفة «اليقظة» اللبنانية من مقتطفات الصحف المحلية تحت عنوان: «الصحافة المحلية ودخول القوات العثمانية إلى لبنان (الجبل)» كتبت صحيفة «الإقبال» (لصاحبها الشيخ عبد الباسط الإنسي، صدرت في بيروت ٩ نيسان ١٩٠٢، توقفت عن الصدور عام ١٩٣٣) وهي لسان حال الجامعة الإسلامية في بيروت:

«اعترتنا الدهشة عندما علمنا احتجاج أعضاء مجلس الإدارة اللبناني ضد تصرف سعادة متصرف الجبل فيما يتعلق بزيارة القوات العثمانية لأرض تعتبر جزءاً من الامبراطورية العثمانية... ونحن نعلم أن النظام الأساسي يمنع دخول قوات عثمانية إلى لبنان (الجبل) إلا بطلب شكلي من الحاكم. وبعد موافقة مجلس الإدارة، وبما أن لبنان تابع للامبراطورية العثمانية تبطل حينها الدهشة... وكما تعلمون أنه في الأسبوع الماضي، أتت مدرعة فرنسية لزيارة هذا البلد العثماني ولم تقابل بأي احتجاج من قبلنا... فاعلمونا يا حضرات المستشارين اللبنانيين المحترمين وقبل أن نتكلم بصراحة ووضوح وبتفصيل دقيق... تحية إلى كل من هو مخلص لحكومته ووطنه»[١٤].

أكدت صحيفة «المناظر» (لصاحبها نعوم لبكي وفارس نجم، ٩ شباط ١٨٩٧، في سان باولو (البرازيل) ثم في بيروت وبعدها في بعبدات، في ردها على صحيفة الإقبال على الحماية الفرنسية للبنانيين في الجبل) لتقول:

«إننا نفتخر ونعتبر بأننا استقبلنا البحارة الفرنسيين الأسبوع الماضي، لأن هذا واجبنا تجاه فرنسا. ولأن هذه الأخيرة تقدّم لنا الحماية، كما أنها تقدم مساعداتها إلى مدارسنا...».

أما صحيفة الاتحاد العثماني (أسسها في بيروت في ٢٢ أيلول ١٩٠٨ كل من حسن طبارة وخليل عودة) فقد صدرت تحت عنوان: لبنان هل هو عثماني أم أجنبي؟ فتقول:

«... إن احتجاج مجلس الإدارة لدى الحاكم على الإذن المعطى للجنود الأتراك إلى الأراضي اللبنانية شيء غريب ويدعو إلى العجب. فإذا كان لبنان عثمانياً فماذا يعني اعتراضه ضد الجنود وهم داخل بلدهم؟ وإذا كان أجنبياً فالنظام الأساسي الذي سنّته الدول الكبرى يقول عكس ذلك... حقاً إنه شيء يثير الغرابة».. إن الصحف التي تدعم هذه الوجهة وتعارض الزيارة تدعو إلى الأسف. إن الحماس الوطني، تضيف صحيفة الاتحاد العثماني؛ وعزة العرب أصبحت ألعوبة في أيدي المصالح الأجنبية. فهذه الحجج المخجلة تقلل في نظرنا من هيبة الوطنية وعزة العرب[١٥].

يخلص القنصل الفرنسي في تقريره إلى القول:

... نظراً للاهتمام الذي أبدته وزارة الخارجية الفرنسية في هذا الموضوع، طلبت من القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية الاجتماع بممثلي الدول الكبرى الموقعة على النظام الأساسي للجبل، وذلك للاحتجاج على زيارة القوات التركية للجبل بحجة خرقها للنظام الاساسي[١٦].

أما على الصعيد المحلي فكان من أهم نتائج خرق القوات التركية حدود المتصرفية أن عقدت لجنة (أرز لبنان) في بيروت بحضور عدد كبير من مؤيدي هذه اللجنة في ٥ أيار ١٩١٢، رفعت على أثرها مقرراتها إلى الدول الكبرى، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ اتهام متصرف الجبل يوسف فرانكو باشا بالتهور والهيمنة على قرارات مجلس الإدارة والمطالبة بتحديد صلاحياته.

٢ ـ إنشاء محكمة تجارية في الجبل بدلاً من بيروت.

٣ ـ نقل مقر إقامة المتصرف الشتوي من المدينة إلى الجبل[١٧].

سياسة الحكام والأخطار الخارجية توحّد الصحافة والطوائف

انطلاقاً من المواقف العنصرية التي طبعت سلوك جمعية الاتحاد والترقي، دفعت بخصومهم من النواب العرب والترك والروم والأرمن والألبان والأكراد في تركيا إلى تأسيس حزب سياسي معارض أسموه «حزب الائتلاف». وكان لسان حال الائتلافيين في بيروت جريدة «الحقيقة» التي كان يصدرها كمال عباس، نجل الشيخ أحمد عباس الأزهري.

في هذا الوقت، شهدت الصحافة التركية حملة معادية للعرب نظمتها جرائد جمعية الاتحاد والترقي (استلمت الحكم في تركيا عام ١٩٠٨) نذكر منها جريدة «طنين» التي نشرت مقالاً استثارت فيه المشاعر الطورانية عند الأتراك. وقد لعبت الصحافة البيروتية دوراً بارزاً في تأييد حزب الائتلاف المعارض للاتحاديين، وذلك أثناء الحملة الانتخابية التي خاضها الحزبان في مدينة بيروت، وكانت صحيفة «المفيد» تخوض معركة الائتلافيين بعد سقوط الرهان على رجال جمعية الاتحاد والترقي. وفي هذا الصدد يقول لطفي فكري، وهو من كبار مؤسسي حزب الائتلاف، أثناء مهرجان خطابي أقيم في بيروت عام ١٩١٢، دعي إليه عدد كبير من الوجهاء والأدباء المسلمين والمسيحيين في المدينة:

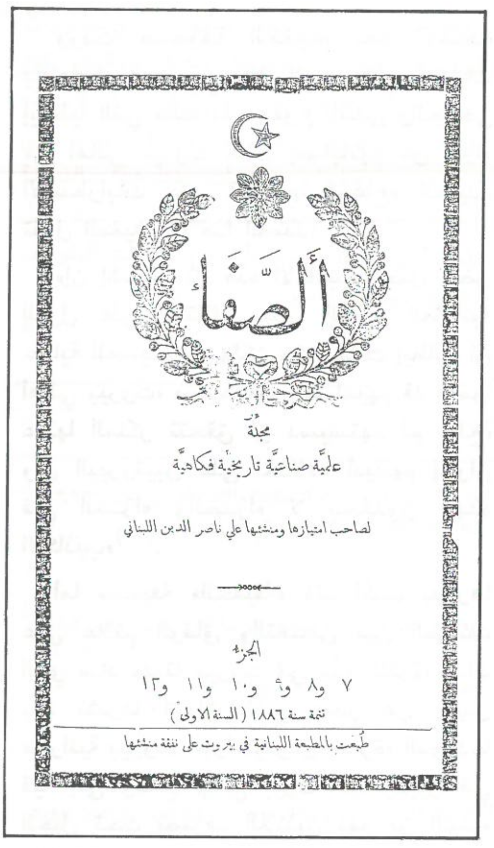
«أما تراهم يطمسون على اللغة العربية حتى في مدارس الأطفال؟ زر كل هذه المدارس الابتدائية في هذه الولايات فلا تجد للعربية أثراً، وأن خطة المؤتلفين عنصرية عامة لا تعمل لمنفعة عنصر واحد...»[١٨].

وتجدر الإشارة هنا، أن تطور المواقف السياسية أدّت إلى بروز حركة الإصلاح في بيروت كقوة اجتماعية وسياسية، ذلك بوجه الموقف السلبي للسلطة المحلية الممثلة

بشخص الوالي تجاه المطالب التي رفعتها هذه الحركة، مما دفع بالإصلاحيين إلى فك ارتباطهم بالأحزاب الموالية للسلطة، وكان هذا مؤشراً إلى بداية عمل مستقل. لهذا شكّلت مطالب الإصلاحيين في بيروت العامل الموحد للمسيحيين والمسلمين في وجه السلطات المحلية. من هنا نرى صحيفة «المفيد» المعبّرة عن مواقف المسلمين تسير في اتجاه حيادي، خاصة بعد أن أصدر الوالي في بيروت قراراً بتعطيلها بسبب موقفها المؤيد لحركة الإصلاح البيروتية، وبعد أن تعرض المدير المسؤول فيها وهو الشيخ منيب الناطور للسجن شهراً واحداً وبجزاء نقدي قدره عشرون ليرة عثمانية. وتؤكّد على هذا الموقف بالقول:

«... لسنا نمت إلى فريق، بل نحن حزب قومنا، إننا لسنا اتحاديين ولا ائتلافيين، فالاتحاديون والائتلافيون شأنهم في الآستانة، أما في هذه البلاد فنحن عرب عثمانيون نريد خير بلادنا...»[١٩].

أما الخطر الخارجي الذي تعرضت له مدينة بيروت فكان العدوان الإيطالي الذي خلق جوّاً من التضامن بين طوائفها انعكست إيجاباً على مواقف صحافتها في المدينة، وذلك على أثر إعلان النمسا ضم ولايتي «البوسنة» و«الهرسك» التابعتين للدولة العثمانية. ولدى وصول أنباء هذا الحدث إلى بيروت، بادر عمال مرفأ بيروت إلى مقاطعة البضائع العائدة للمراكب النمساوية، كما دعا عدد من أعيان وتجار المدينة، مسلمين ومسيحيين، إلى تنظيم مظاهرات احتجاج توجهوا على أثرها إلى القنصلية الفرنسية حيّوا خلالها التقارب الفرنسي ـ العثماني. وعقدوا اجتماعاً قرروا فيه رفض استلام البضائع العائدة إلى النمسا. ومن جهة ثانية، نقول إن موقف التأييد والعطف الذي أبداه سكان بيروت حيال الدولة العثمانية أملته الظروف الدولية التي وقف بعض منها ضد العدوان على مدينة بيروت بقصفها بالقنابل من جهة البحر من قبل



الصفا

مجلة

علمية صناعية تاريخية فكاهية

لصاحب امتيازها ومنشئها علي ناصر الدين اللبناني

الجزء

٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢

تتمة سنة ١٨٨٦ (السنة الاولى)

طُبعت بالمطبعة اللبنانية في بيروت على نفقة منشئها

□ جريدة الصفاء لصاحبها علي ناصر الدين.

الأسطول الإيطالي. وقد انتاب الخوف سكان المدينة من سقوط دولتهم الوشيك أمام أطماع الدول الأوروبية. ومن الملفت للنظر أن هذه المرحلة قد شكلت تراجعاً نسبياً في مواقف الصحف التي تعرضت للتعطيل من قبل السلطات المحلية، فخفّت لهجة المطالبة بالحريات الصحافية والسياسية، لتقوم بعدها لمواجهة نزعة التتريك حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

أما على صعيد وقائع العدوان على بيروت، فكانت جريدة «البشير» للآباء اليسوعيين السبّاقة إلى نقل وقائع العدوان، وهي الصحيفة التي كانت تخوض مجادلات دينية مع الصحف البيروتية الأخرى، كما ذكرنا في مطلع هذا البحث.

وردت صحيفة المفيد، بعد الإشادة بالتعاون المسيحي الإسلامي على ادعاءات إيطاليا التي قالت بأن وقوع القتلى والجرحى من أهالي بيروت كانت إصاباتهم من جرّاء الاضطرابات التي قام بها «رعاع» المدينة. تقول المفيد في هذا الصدد:

«إن إشاعة مثل هذه الأكاذيب تحمل بعض الدول على احتلال بعض الثغور العثمانية حماية للمسيحيين، ولكن متى علمت إيطاليا أن أهالي بيروت، مسيحييهم ومسلميهم قد قبّحوا عملها المنكر تتحقق أن دسيستهم لم تفلح، وأن البيروتيين على اختلاف أديانهم إخوان في السرّاء والضرّاء لا يحفلون بهذه الأكاذيب»[20].

أما صحيفة «الحقيقة» فقد أكّدت بدورها على علائم الوفاق والتضامن بين الطوائف الذي ساد مدينة بيروت في هذه الفترة، وذلك بعد نشرها البيان الذي صدر عن رئيس مطرانية بيروت «جراسيموس مسرة» الذي دعا فيه إلى وضع جميع بيوت المسيحيين في الجبل تحت تصرف اللاجئين بهم من النساء والأطفال، والذي جاء معبّراً عن لسان حال رؤساء الطوائف المسيحية:

«إن أديرة النصارى وأوقافها وبيوت أهاليها في جبل لبنان مفتوحة لقبول النساء والأولاد من كل الطوائف وفي مقدمها السادة المسلمون الذين نحن شركاء معهم في السرّاء والضرّاء.. إننا نوزع هذه النشرة إحالة عنا وعن سائر إخواننا رؤساء الطوائف النصرانية الذين جاءنا كثيرون من نخبتهم وطلبوا منا إعلان استياؤهم الشديد لهذا الاعتداء المنكر...»[21].

هذا، وتوالت المساعدات على منكوبي العدوان الإيطالي، وكانت جمعية الصليب الأحمر في بيروت وكذلك صاحب صحيفة الثبات (الموالية للفرنسيين) اسكندر خوري من أولى الصحف المحلية التي بادرت إلى جمع ٧٦٥٠ قرشاً، إضافة إلى مساعدات أخرى قدمهاأعيان المدينة من المسيحيين والمسلمين ومؤسسات أخرى أجنبية كإدارة الريجي والبريد وشركة البواخر الخديوية، إضافة إلى الجالية الألمانية في المدينة[22].

العدوان في الصحف الأجنبية واهتمام دولي

نقلت جريدة البشير الناطقة باسم الآباء اليسوعيين وقائع العدوان، كما نشرت في الصحف الأجنبية، وبخاصة ما نشرته الصحافة الفرنسية التي تميزت عن الصحف الأجنبية الأخرى باهتمامها البالغ بالعدوان، بعد إدانته وبتهديد الدولة المعتدية بعواقب وخيمة في حال تكرار اعتداءاتها.

صحيفة «إيكو دي باري» تقول في هذا الصدد:

«... إذا كرر الإيطاليون العمل واتخذوا بيروت نقطة لإجراء أعمالهم العدائية ضد تركيا فإن الأمر حينئذ يزيد إشكالاً لأن بيروت هي النقطة المركزية للنفوذ الفرنسي في تلك الأنحاء... وعليه إذا قامت إيطاليا بعمل حربي هام فيها تكون عاقبته وخيمة على المصالح الإفرنسية وتتحمل إيطاليا إزاء ذلك مسؤولية عظمى»[23].

أما جريدة التايمز الصادرة في لندن، فقد أظهرت أسف الدولة الإنكليزية على هذه الحادثة بقولها:

«إن حكومة إنكلترا تغضب من كل حركة تستدعي كدر المسلمين». أما جرائد بلاد المجر فقد علّقت بدورها على الحدث، بقولها: «إن إيطاليا تريد تحريك المسلمين على النصارى لكي تحمل الدول على المداخلة»[24].

أما صحيفة «البوست» الألمانية فقد لزمت جانب التحفظ بقولها: «إن حادثة بيروت تهم بشكل خاص كل من إنكلترا وفرنسا...»[25].

نخلص إلى القول هنا، إن اهتماماً دولياً ملفتاً بدا واضحاً من خلال وقوفه ضد العدوان الإيطالي، نظراً لما تمثله بيروت المدينة الصاعدة آنذاك من مصالح ومنطقة نفوذ. إن هذه المواقف لبعض الدول إن عبرت عن شيء فإنها تؤكد على حماية هذه الدول لمصالحها في المنطقة عامة، ومدينة بيروت بشكل خاص. ولعبت الصحافة دوراً كبيراً، فكانت انعكاساً لما كان يدور على أرض الواقع في المدينة، بنقل صورة واضحة للأحداث والتطورات اليومية، فجاءت معبّرة بشكل دقيق عن مجمل التناقضات التي عاشتها أجواء المدينة من قلق، خاصة وجود عدد من الصحف التي تباينت مواقفها ووجهات نظرها بالنسبة للحدث الواحد، ولما كان لها من ردود فعل متباينة وأحياناً منسجمة على علاقات الطوائف وتوجهاتها السياسية.

•

الهوامش

(١) فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثاني، ص ١٦ وما بعدها، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩١٣.

(٢) Adel Ismaïl: Documents consulaires et diplomatiques, Tome 14, Beyrouth, 1979, p. 252.

(٣) Adel Ismaïl, op.cit., pp. 252, 253.

(٤) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, pp. 106-108, 266.

(*) **المقتطف:** أصدرها في بيروت كل من يعقوب صروف وفارس نمر عام ١٨٧٦، وحين نزحا إلى مصر عام ١٨٨٣ اصطحبا المجلة، حيث أضحت إحدى المنابر الكبرى للرأي الحر. وبقيت مستمرة في الصدور حتى عام ١٩٥٢.

(٥) المقتطف: مقالة بيروت وحوادثها، الجزء ١١، المجلد ٢٨، عام ١٩٠٣، ص ٩٥٢ ـ ٩٥٤.

(٦) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, pp. 106-108.

(٧) Adel Ismaïl: op.cit., pp. 103 et 258, 266.

(*) الوطن: جريدة يومية أسسها في بيروت، عام ١٩٠٨، شبلي الملاّط ووديع عقل وجرجي عوض. انظر: Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, pp. 272, 273, 274.

(٨) Adel Ismaïl: op.cit., pp. 292, 296, 298, 300.

(٩) Adel Ismaïl: Documents diplomatiques et consulaires, Tome 18, pp. 272, 273, 274; et Tome 19, pp. 353- 355.

(١٠) المفيد: عبد الغني العريسي، مقالة «لبنان يسيء إلى نفسه»، عدد ٢٧٠ (٢١ كانون الأول ١٩٠٩).

(١١) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 19, pp. 252-53.

(*) صحيفة الأرز، جريدة يومية، مديرها فيليب الخازن، صدرت في جونيه عام ١٨٩٥.

(١٢) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, p. 356, 357-358.

(١٣) المفيد: عبد الغني العريسي، مقالة «الموقف في البلقان وغيره من البلاد العثمانية»، عدد ١١٧٠ (٧ كانون الثاني ١٩١٣).

(١٤) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, pp. 396-397 et 294-295, et p. 240.

(١٥) Adel Ismaïl: op.cit., pp. 397-399.

(١٦) Adel Ismaïl: op.cit., pp. 407-408.

(١٧) Adel Ismaïl: op.cit., Tome 18, pp. 456-457 et 461-462.

(١٨) المفيد: عبد الغني العريسي، عدد ٩٣٤ (١٩ آذار ١٩١٢)، وعدد ١٠٦٢ (٤ آب ١٩١٢).

(١٩) فتى العرب: عدد ١٤٣٥ و١٤٣٦ (١٥ و١٦ كانون الأول ١٩١٣، السنة الخامسة).

(٢٠) المفيد: مقالة «أكاذيب إيطالية»، عدد ٩٢١ (٤ آذار ١٩١٢)، ص ٣.

(٢١) الحقيقة: عدد ٤٢٢ (٢٧ شباط ١٩١٢)، ص ٢.

(٢٢) المفيد: عدد ٩٥٢ (٩ نيسان ١٩١٢)، ص ٢.

(٢٣) البشير: عدد ٢١٢٢ (١٧ آذار ١٩١٢، السنة ٤٣).

(٢٤) المفيد: عدد ٩٢٤ (٧ آذار ١٩١٢، السنة الرابعة).

(٢٥) البشير: عدد ٢١١٩ (٨ آذار ١٩١٢).